الإتحاد الأوروبي: القوة الإنتاجية.

قطاع الخدمات: قطاع خدمي قوي و مهيمن:

المظاهر:

- يعتبر قطاع الخدمات المتربع الأول لإقتصاد الإتحاد الأوروبي سنة 2023، حيث يشغل ما نسبته 75٪ من اليد العاملة و يؤمن 72٫5٪ من الناتج الداخلي الخام. و تتنوع أنشطته بين خدمات موجهة للأفراد (تجارة و نقل) و خدمات "الثالث العالمي المتطورة (مال و أعمال) ذات القيمة المضافة العالية. عالميًا، يتصدر الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولى لمصدر و مورد الخدمات مستحوذًا على 37٫7٪ من المبادلات العالمية، مقاميًا من تحقيق فائض تجاري تجاوز 290 مليار دولار بفضل قوة شركاته الكبرى و نشاطه التجاري المكثف.

الحدود:

- غياب سوق أوروبية موحدة للخدمات يعيق نمو هذا القطاع.
- تواصل إحتكار الدول لبعض الأنشطة الخدمية (قطاع البريد...)
- تباين مساهمة الأقطار / منافسة داخلية.
- تركز نصف مبادلات الخدمات خاصة مع البلدان المتقدمة ثم تأتي البلدان النامية.

القوة الفلاحية للإتحاد الأوروبي: أول مصدر للغذاء في العالم:

المظاهر:

تتجلى قوة القطاع الفلاحي في الإتحاد الأوروبي من خلال نهجه لنموذج إنتاجي ضخم و متنوع يعتمد على تكثيف رأس المال و الإنتاج، مما جعله يحتل مراتب عالمية متقدمة بقيمة إنتاج بلغت حوالي 488 مليار يورو سنة 2023. و يتوزع هذا الإنتاج النباتي الذي يساهم بنسبة 51٪ (و يتصدر العالم في إنتاج القمح و التمور و الشمندر السكري)، و الإنتاج الحيواني الذي يساهم بنسبة 49٪، حيث يبرز الإتحاد كأول منتج عالمي للألبان و الأجبان.

و تدعم هذه القوة فلاحة عصرية جاهدة جعلت من الإتحاد المصدر الأول للمنتجات الفلاحية عالميًا بفضل الشركات الكبرى و الصغيرة التي بلغت 230 مليار دولار. و قد أدى هذا التطور على تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي بنسب تجاوزت 100٪، مما خلق فائضا في الميزان التجاري الفلاحي إستخدم لسلاح أخضر للضغط على الدول الفقيرة. كما يتميز المجال الفلاحي بالتخصص الجغرافي بناءًا على التضاريس و المناخ، حيث تبرز الزراعات الكبرى في الأحواض الرسوبية، و تربية الماشية في المناطق المحيطة، بينما تختص المناطق المتوسطية في الأشجار المثمرة و الخضر، مع ظهور تخصصات محلية في الأحواض اللبنية و أحواض العنب بالقرب من التجمعات الحضرية الكبرى.

الحدود:

- صعوبة الترويج بسبب المنافسة الشرسة من قبل الو.م.أ.
- تكاليف مرتفعة للإنتاج الفلاحي و هو ما يؤدي على إرتفاع تكاليف التعليب و التخزين، مما تؤثر هذه العوائق بشكل سلبي على أسعار المواد الفلاحية و على مداخيل الفلاحين.
- إرتفاع كلفة سياسة الدعم التي تمثل 35٪ من ميزانية الإتحاد الأوروبي و معارضة عدة دول في العالم لهذه السياسة من بينها البرازيل.
- الخلافات بين الدول الأعضاء حول تحديد حصة من كل بلد من الإنتاج.